Zayed University
ZU Scholars

Working papers

2012

Classification of Companies in the UAE Private Sector (in Arabic)

Mouawiya Al Awad

Follow this and additional works at: https://zuscholars.zu.ac.ae/workingpapers

Recommended Citation
Al Awad, Mouawiya, "Classification of Companies in the UAE Private Sector (in Arabic)" (2012). *Working papers*. 39.
https://zuscholars.zu.ac.ae/workingpapers/39

This Article is brought to you for free and open access by ZU Scholars. It has been accepted for inclusion in Working papers by an authorized administrator of ZU Scholars. For more information, please contact lillian.li@zu.ac.ae, Yrjo.Lappalainen@zu.ac.ae.

جـــامـــعـــة زايـــد
ZAYED UNIVERSITY

Working Paper No. ZU-WP 2012-007

تصنيف الشركات في القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. معاوية محمد العوض

تصنيف الشركات في القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة

ديسمبر 2012

د. معاوية محمد العوض

مدير معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية، جامعة زايد

ص ب 19282، دبي، 97144021582+

Mouawiya.alawad@zu.ac.ae

هذه الدراسة متابعة لدراسة سابقة عن تصنيف الشركات، وقد أعدت بدعم مالي وبتكليف من قبل وزارة العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة

موجز

يهدف مرسوم وزارة العمل 1187 لعام 2010 في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمتعلق بتصنيف شركات القطاع الخاص في نظام وزارة العمل، إلى زيادة عدد المواطنين العاملين في القطاع الخاص، وزيادة التنوع الثقافي للعمالة الأجنبية في سوق العمل وذلك للحد من الاختلالات الديموغرافية في الدولة، وكذلك إلى زيادة نسب العمالة الماهرة في سوق العمل في الدولة كهدف لتقليل أعداد العمالة وتحسين نوعيتها بما يتلاءم مع الخطط للانتقال نحو الاقتصاد المعرفي، كما يهدف هذا المرسوم للحد من الانتهاكات العمالية من قبل بعض شركات القطاع الخاص وذلك من خلال وضع هذه الشركات في أدنى سلم التصنيف وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في تكاليف العمالة فيها.

وتقدم هذه الورقة متابعة لأثر هذا المرسوم على تصنيف الشركات في القطاع الخاص في الدولة والعمالة فيها، وذلك بعد حوالي العام من تطبيق هذا المرسوم. وتنظر هذه الورقة في التغير في تصنيف الشركات وتوزيع العمالة فيها، وبربط هذه التغيرات أيضاً بأحجام الشركات، من حيث عدد العمالة، وكذلك بنسب العمالة الماهرة في الشركات ونسب التوطين والإمارات التي تعمل فيها هذه الشركات والقطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها. وأخيراً تنظر الورقة في التغيرات في تكاليف الشركات المرتبطة بتصاريح العمل جراء هذا المرسوم وكذلك في الإمكانيات المرتبطة بالتوطين في الوظائف المرتبطة بالمستويات المهارية العليا.